الأمم المتحدة

A/C.5/70/SR.9

الجمعية العامة
الدورة السبعون

Distr.: General
9 November 2015
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة التاسعة
المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد بهاتاراي ..... (نيبال)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد رويس ماسيو

المحتويات

البند ١٣٦ من جدول الأعمال: تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit، (srcorrections@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

15-18427 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٠:٠٥.

البند ١٣٦ من جدول الأعمال: تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة (تابع) (A/70/433)

١ - السيد تاكاسو (وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية): قال إن الحالة المالية للمنظمة قد تحسنت نتيجة للجهود التي بذلتها الدول الأعضاء للتعجيل بدفع الاشتراكات غير المسددة. ومنذ تاريخ انتهاء الفترة المشمولة بالتقرير، وهو ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، ورد ما مجموعه ٦ ملايين دولار للميزانية العادية من ست دول أعضاء؛ و ١١٠,٣ ملايين دولار لعمليات حفظ السلام من ٢٠ دولة عضوا؛ و ١,٥ مليون دولار للمحكمتين الدوليتين من اثنتين من الدول الأعضاء. وقد نشأت عن هذه المدفوعات إضافات إلى قائمة الدول الأعضاء التي سددت اشتراكاتها بالكامل في إطار مختلف فئات الميزانية. ومنذ العرض الذي قدمه في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ عن تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة (A/70/433)، سددت أربع دول أعضاء أنصبتها المقررة للميزانية العادية بالكامل، مما رفع العدد الإجمالي إلى ١٣٤ دولة؛ وسددت خمس دول أعضاء أنصبتها المقررة لعمليات حفظ السلام بالكامل، مما رفع العدد الإجمالي إلى ٣٠ دولة؛ ورفعت مدفوعاتُ إحدى الدول الأعضاء عدد الدول الأعضاء التي سددت بالكامل أنصبتها المقررة للمحكمتين الدوليتين إلى ٩٦ دولة. وأخيرا، منذ ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، بلغ عدد الدول الأعضاء التي سددت اشتراكاتها بالكامل لجميع الميزانيات ٢٩ دولة، وذلك بفضل المدفوعات الواردة من خمس دول أعضاء.

٢ - السيد دافيدسون (جنوب أفريقيا): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين فقال إنه على الرغم من أن المجموعة تشعر بالقلق لأن مستوى الأنصبة المقررة غير المسددة للميزانية العادية والمحكمتين الدوليتين لم يرتفع سوى بنسبة طفيفة مقارنة بما كان عليه في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، فإن ارتفاع مستوى الأنصبة المقررة المدفوعة لعمليات حفظ السلام بالمقارنة مع السنة السابقة أمر مشجع. وأضاف أن المجموعة تضع في اعتبارها أن الدورات المالية الوطنية في الدول الأعضاء غير متوائمة بصورة موحدة مع الدورة المالية للأمم المتحدة، لذا فهي تثق بأن الحالة المالية للمنظمة ستتحسن عندما تتخذ الدول الأعضاء إجراءات لسداد المبالغ المستحقة عليها.

٣ - وتابع قائلا إن المجموعة في حين تقر بالجهود المبذولة لخفض المبلغ المستحق على المنظمة للدول الأعضاء فيما يخص القوات العسكرية ووحدات الشرطة والمعدات المملوكة للوحدات، فهي ترى أنه يجب اتخاذ خطوات لمواصلة خفض ذلك المبلغ، وفي حدود أطر زمنية محسنة، بحلول نهاية عام ٢٠١٥. وحيث إن معظم البلدان المساهمة بقوات هي أيضا بلدان نامية، فإنها لا تستطيع مواصلة الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالقوات وصيانةَ معداتها لفترات طويلة دون أن تُسدَّد لها التكاليف التي تكبدتها. وهذه مسألة ذات أولوية بالنسبة للمجموعة.

٤ - وأضاف قائلا إن المجموعة تقرّ بأهمية الاستقرار المالي للمنظمة لكي يتسنّى لها العمل بفعالية ولتنفّذ ولاياتها وأنشطتها تنفيذا كاملا، وهي تؤكّد من جديد التزاماتها القانونية بموجب الميثاق. ومع إقرار المجموعة بضرورة تفهّم حالة غير القادرين مؤقتا على الوفاء بالتزاماتهم المالية نتيجة صعوبات اقتصادية، فهي تحث جميع الدول الأعضاء على دفع أنصبتها المقررة بالكامل وفي حينها ودون شروط. وأعرب عن تقدير المجموعة للدول الأعضاء التي خفضت من مقدار اشتراكاتها غير المسددة، وأكد رفض المجموعة

لجميع التدابير القسرية المتخذة من جانب واحد، والمتنافية مع القانون الدولي، التي تعرقل أو تمنع تسديد أعضائها للمبالغ المستحقة.

٥ - ومضى قائلا إن المجموعة تشعر بالقلق إزاء عدم الوفاء بالالتزامات المالية تجاه المنظمة وربط سدادها بإصلاح الأمم المتحدة. فالامتناع عن دفع أموال لميزانيات معتمدة يُنشئ نفوذا سياسيا مصطنعا من شأنه أن يقوّض مبدأ حوكمة الأمم المتحدة على أساس المساواة في السيادة بين الدول الأعضاء. وفي هذا السياق، وبالنظر إلى المتأخرات الكبيرة التي راكمها أكبر مساهم في المنظمة وأثرها المحتمل على تنفيذ الولايات، تكرر المجموعة الإعراب عن قلقها من عدم مراعاة الأساس المنطقي لخفض الحد الأقصى لجدول الأنصبة المقررة إلى ٢٢ في المائة. واختتم بيانه بالقول إن المجموعة تسعى إلى الحصول على تطمينات بأن تنفيذ البرامج والأنشطة في إطار الميزانية العادية لن يُؤجَّل أو يُقلَّص بسبب عدم دفع الاشتراكات المقررة.

٦ - السيدة بيريرا سوتومايور (إكوادور): تكلمت باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي فقالت إنه على الرغم من أن الجماعة يسرها الوضع الجيد للأرصدة النقدية للمحكمتين الدوليتين والمخطط العام لتجديد مباني المقر وعمليات حفظ السلام، فإن القلق يساورها إزاء الوضع النقدي للميزانية العادية في نهاية السنة. وأثنت على الدول الأعضاء التي سددت أنصبتها المقررة للميزانية العادية بالكامل، وشجعت بقية الدول على القيام بذلك في الوقت المناسب.

٧ - وأردفت قائلة إن مما يدعو إلى القلق بوجه خاص أن العجز النقدي في الميزانية العادية يُتوقع أن يسفر عن مشاكل خطيرة في التدفق النقدي بنهاية عام ٢٠١٥، ما لم ترد مدفوعات أخرى. وينبغي أن يصحح هذا الوضع من أجل ضمان حالة نقدية سليمة في نهاية العام. ويجب أن تفي الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية في الوقت المحدد ودون شروط، وخصوصاً حين تكون ديونها ضخمة، كما كان الحال مراراً بالنسبة إلى دولة عضو معينة. وفي هذا الصدد، ينبغي بذل كل الجهود للتقليل إلى أدنى حد من تأثير المتأخرات على الاستقرار المالي للمنظمة وضمان اتساق إدارة الموارد المالية، بهدف ضمان تنفيذ الولايات. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي الإعراب عن التقدير الواجب للجهود التي تبذلها البلدان النامية للوفاء بالتزاماتها المالية تجاه المنظمة، على الرغم من الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها.

٨ - واستطردت قائلة إن سداد تكاليف القوات ووحدات الشرطة المشكلة والمعدات المملوكة للوحدات يتوقف على تسديد جميع الدول الأعضاء لأنصبتها المقررة بالكامل دون تأخير. وأشارت إلى أن عدة دول أعضاء في الجماعة تقدم تضحيات جسام من أجل الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالقوات وصيانة المعدات المملوكة للوحدات. وتلاحظ الجماعة أن الديون المستحقة للدول الأعضاء يُتوقع أن تنخفض بحلول نهاية عام ٢٠١٥ نتيجة الجهود المبذولة من أجل تبسيط عملية الدفع والتعجيل بها، وترحب بمواصلة إحراز التقدم في هذا الصدد.

٩ - واختتمت حديثها بالقول إن معظم الدول الأعضاء قد سددت اشتراكاتها في المخطط العام لتجديد مباني المقر بالكامل، وتشجَّع بقية الدول الأعضاء على القيام بذلك في الوقت المناسب، بالنظر إلى مسؤولية الأمانة العامة عن إنجاز المشروع ضمن الميزانية وفي الإطار الزمني المتفق عليه. وينبغي تقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء لدفع الاشتراكات على النحو الواجب وفي حينها. وفي هذا الصدد، ترفض الجماعة جميع التدابير القسرية المتخذة

من جانب واحد، المتنافية مع القانون الدولي، والتي من شأنها أن تعرقل أو تمنع تسديد أعضائها للمبالغ المستحقة.

١٠ - السيد تيو تشون هنغ (سنغافورة): تكلم باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا فقال إن الرابطة تشعر بالتفاؤل إزاء جودة المؤشرات المالية لعام ٢٠١٥ بوجه عام، وتثني على الدول الأعضاء التي بذلت جهودا متضافرة للوفاء بالتزاماتها المالية تجاه المنظمة بالكامل وفي الوقت المحدد ودون شروط، ولكن يساورها القلق من ارتفاع مستوى الأنصبة المقررة غير المسددة عما كان عليه في عام ٢٠١٤. وبالنظر إلى احتمال حدوث مشاكل خطيرة في التدفق النقدي بنهاية العام ما لم ترد اشتراكات كافية إلى الميزانية العادية، فهي تشجّع الدول الأعضاء على الوفاء بالتزاماتها المالية على النحو الواجب وعلى وجه السرعة، من أجل ضمان التنفيذ الفعال للولايات. وتقدر الرابطة الجهود المبذولة لخفض مستوى المبالغ غير المسددة المستحقة على المنظمة للدول الأعضاء فيما يتعلق بالقوات ووحدات الشرطة المشكلة والمعدات المملوكة للوحدات، وتؤكد على ضرورة التعجيل بدفع المستحقات المتبقية إلى الدول الأعضاء.

١١ - وختم كلامه قائلا إن الأمم المتحدة قد عُهد إليها بمسؤولية التصدي للتحديات المتزايدة التعقيد التي تواجه الدول الأعضاء بشكل جماعي، بدءا من التطرف العنيف ووصولا إلى تغير المناخ العالمي، ويجب أن تتوفر لها الموارد اللازمة للوفاء بولاياتها. وفي الوقت ذاته، ينبغي للمنظمة أن تستمر في تعزيز عملياتها الداخلية بهدف تحسين الشفافية والمساءلة في تحقيق النتائج.

١٢ - السيد بريسوتي (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): تكلم أيضا باسم البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وهي ألبانيا وتركيا والجبل الأسود وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وصربيا؛ وبلد عملية الاستقرار والانتساب البوسنة والهرسك؛ إضافة إلى أوكرانيا وجمهورية مولدوفا، فقال إنه نظرا لكثرة التحديات العالمية التي تواجه المجتمع الدولي، فإن وجود منظمة قوية وفعالة هو أكثر أهمية من أي وقت مضى. وفي هذا الصدد، يجب أن تكون الإدارة السليمة للموارد المالية للأمم المتحدة مسؤولية مشتركة بين المنظمة والدول الأعضاء، ويشكل توفير التمويل واستخدامه على نحو مسؤول عنصرا حيويا من عناصر تلك الشراكة. وقد زاد عدد الدول الأعضاء التي سددت أنصبتها المقررة للميزانية العادية بالكامل زيادة طفيفة بالمقارنة مع عام ٢٠١٤، في حين انخفض عدد الدول الأعضاء التي سددت أنصبتها المقررة لعمليات حفظ السلام والمحكمتين الدوليتين. ولا يزال وفده يشعر بالقلق إزاء ارتفاع مستوى الأنصبة المقررة غير المسددة، ويرحب بالمدفوعات المسددة منذ تاريخ انتهاء الفترة المشمولة بالتقرير، وهو ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥.

١٣ - وأضاف قائلا إن المؤشرات المالية لعام ٢٠١٥ إيجابية إلى حد كبير، لكن مستوى النقدية المتاح للميزانية العادية متدنٍ ويتوقع أن يزداد انخفاضه مع اقتراب نهاية السنة، مما يزيد من أهمية تسديد الدول الأعضاء اشتراكاتها المقررة بالكامل ودون تأخير. ولدى الاضطلاع بجميع أنشطة الأمم المتحدة، يجب اتخاذ الخطوات اللازمة لكفالة الإنفاق الرشيد للموارد، واستحداث سبل مبتكرة لكفالة التنفيذ الفعال للولايات، والتزام المنظمة بمستويات الميزانية المتفق عليها. ومع أن أعضاء الاتحاد الأوروبي ملتزمون بتوفير الموارد اللازمة للمنظمة للاضطلاع بعملها، فإنهم يعتقدون أنه لا يزال هناك مجال كبير لتحسين أدائها عن طريق اعتماد نُهُج الاقتصاد في التكاليف والكفاءة من حيث التكلفة التي من شأنها أن تمكن من إعادة تحديد أولويات الأنشطة وتحقيق النتائج على نحو فعال.

١٤ - السيد فاشون (كندا): تكلم أيضا باسم أستراليا ونيوزيلندا فأعرب عن القلق إزاء احتمال حدوث مشاكل خطيرة تتعلق بالنقدية بنهاية العام، ما لم تقم البلدان الثلاثة ذات أكبر نسبة من المستحقات المتأخرة السداد للميزانية العادية بدفع مستحقاتها على وجه السرعة. وفي هذا السياق، حثّ الدول الأعضاء التي لم تُسدد بعد أنصبتها المقررة للميزانية العادية على القيام بذلك.

١٥ - واستطرد قائلا إن الأنصبة المقررة غير المسددة، التي تجاوز مقدارها حاليا ٢,٥ بليون دولار، تترتب عليها مجموعة من الآثار السلبية، بما في ذلك تأخير السداد للدول الأعضاء مقابل القوات ووحدات الشرطة المشكلة والمعدات المملوكة للوحدات، فضلا عن طلبات التوريد والمطالبات المتعلقة بالوفاة والعجز. وأثنى على الجهود المبذولة بغية خفض مستوى المبالغ غير المسددة المستحقة على المنظمة للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، على الرغم من عدم وفاء بعض الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية بالكامل وفي الوقت المحدد. وأعرب باسم الوفود الثلاثة عن أسفها للحيف القائم على الدول الأعضاء التي سددت اشتراكاتها المقررة بالكامل وفي الوقت المناسب مقارنة بالدول التي لم تفعل ذلك. وستواصل الوفود الثلاثة إثبات التزامها تجاه المنظمة بدفع المبالغ المستحقة عليها كاملة وفي الوقت المحدد ومن دون شروط، وحث جميع الدول الأعضاء على الوفاء بالتزاماتها بموجب الميثاق بنفس الطريقة. وطالب الدول الأعضاء المتأخرة في السداد أن تقدم خطط تسديد متعددة السنوات.

١٦ - ونظراً للضغوط المالية التي ما زالت تواجه العديد من الدول الأعضاء، فإنه يتعين على المنظمة أن تكفل مواصلة تحسين ممارساتها ومواءمتها، وأن تسعى بجدّ لتحقيق أوجه الكفاءة، وأن تنجز البرامج بقدر أكبر من الفعالية. ولا تزال الوفود الثلاثة ملتزمة بدعم الجهود الرامية إلى تحسين الانضباط المالي وتعزيز الرقابة وضمان المساءلة عن النتائج. ويجب ألا تكتفي الدول الأعضاء بكفالة أن تتوفر للمنظمة الموارد التي تحتاجها لتُنجز الولايات الموكلة إليها، بل ينبغي لها أيضا أن تعمل معا على تحديد المجالات التي يمكن فيها زيادة المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة، وإيجاد حلول مبتكرة لتبسيط العمليات وتحديد أولويات الأنشطة. وفي هذا الصدد، رحب بالتقدم المحرز نحو تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير فريق الخبراء المستقل عن عمليات التخطيط والميزنة في الأمم المتحدة، الذي طلبت إعداده مجموعة أقاليمية من الدول الأعضاء.

١٧ - ويجب أن تدار الموارد التي تقدمها الدول الأعضاء إلى المنظمة بفعالية، بغية تلبية طلبات النطاق الكامل للتحديات التي تواجهها في مجالات السلام العالمي والأمن والتنمية. ويعد الانضباط المالي من قبل المنظمة والالتزام من قبل جميع الدول الأعضاء للوفاء بالتزاماتها، ما إن يتم تحديد الأولويات ويتم الاتفاق على الولايات، وجهان لعملة واحدة.

١٨ - السيد كيشيموري (اليابان): قال إن حكومة بلده، اعترافاً بمسؤولياتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة، تسدد بالكامل جميع أنصبتها المقررة للميزانية العادية وعمليات حفظ السلام والمحكمتين الدوليتين والمخطط العام لتجديد مباني المقر، على الرغم من الصعوبات المالية المحلية التي تواجهها منذ أمد بعيد، والاتجاهات الأخيرة في أسعار صرف العملات.

١٩ - وقال إن وفد بلده يلاحظ مع التقدير الجهود الكبيرة التي تبذلها الأمانة العامة لاستخدام الموارد على نحو يتسم بالكفاءة والفعالية، ويتوقع أن تقوم الأمانة العامة برصد الوضع النقدي للميزانية العادية عن كثب وإبلاغ الجمعية العامة حسب الاقتضاء.

٢٠ - ويجب أن تستخدم المنظمة الموارد التي تقدمها الدول الأعضاء إليها، بكفاءة وفعالية لتنفيذ الولايات الموكلة إليها.

وفي هذا الصدد، يمكن أن تستفيد الأمانة العامة من الخبرات المحلية للدول الأعضاء. وينبغي أن تسعى الجمعية العامة إلى التوصل إلى حل معقول وعملي عند مناقشة مختلف مقترحات الميزانية.

٢١ - السيد إبراهيم (ماليزيا): قال بما أن الوضع المالي للأمم المتحدة جيد وأن ١٢٨ دولة عضواً قد سددت بالكامل أنصبتها المقررة للميزانية العادية حتى ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، فإن وفد بلده يشعر بالقلق بسبب بلوغ الأنصبة المقررة غير المسددة للميزانية العادية بليون دولار. وأشار إلى أن جميع الدول الأعضاء ملزمة بتمويل المنظمة، نظراً لأن عدم توفر الأموال قد يقوض أنشطتها ويعني أنها لن تكون قادرة على الاضطلاع بولاياتها بفعالية.

٢٢ - وقال إن وفد بلده يساوره القلق كذلك لأن المبلغ غير المسدد لعمليات حفظ السلام قد تجاوز مقداره بليون دولار. وعلى الرغم من أن الدورات المالية للدول الأعضاء تختلف عن تلك المتعلقة بمختلف بعثات حفظ السلام، فإن تمويل عمليات حفظ السلام التي بلغت الميزانية المعتمدة من أجلها حوالي ٨ بلايين دولار، يمثل التزاما جادا بالسلام والأمن الدوليين. وينبغي للدول الأعضاء أن تكفل ألاّ تواجه بعثات حفظ السلام البالغ عددها ١٧ بعثة وحفظة السلام البالغ عددهم ١٠٠ ٠٠٠ فرد أية عوائق نتيجة الافتقار إلى الموارد المالية.

٢٣ - السيد تشانثافيم (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): قال إنه ينبغي للدول الأعضاء أن تفي بالتزاماتها المالية السنوية بالكامل، وفي الوقت المحدد ودون شروط، لأنه من دون موارد كافية لن تتمكن الأمم المتحدة من الوفاء بولايتها المتمثلة في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين وتعزيز التعاون الإنمائي. وقال إن المؤشرات المالية للمنظمة إيجابية بوجه عام، وأعرب عن ترحيب وفد بلده بالجهود التي يبذلها العديد من الدول التي سددت جميع اشتراكاتها المقررة بالكامل. وقال إن حكومة بلده ملتزمة بدفع اشتراكاتها وفي الوقت المناسب، ودعا الدول الأعضاء إلى القيام بذلك كي يتسنى للمنظمة أن تفي بولاياتها.

٢٤ - السيد ديمي (السنغال): قال إن الوضع النقدي للأمم المتحدة قد تحسن إجمالاً وأن عدد البلدان التي سددت اشتراكاتها قد ازداد. إلا أنه من الممكن أن تصبح الحالة أسوأ وأن تنشأ مشاكل نقدية في نهاية عام ٢٠١٥ إذا لم تُسدد الاشتراكات البالغ مقدارها ١ بليون دولار للميزانية العادية خلال الأشهر القليلة المقبلة.

٢٥ - وكشف تحليل مفصل النقاب عن استخدام التبرعات بصورة متزايدة في تمويل أنشطة محددة، مما يؤثر سلباً على الميزانية العادية، وقد يؤدي إلى عدم توازن في البرامج المنفذة. ويعد دفع الاشتراكات بالكامل وفي الوقت المناسب ودون شروط أمراً أساسياً للاستقرار المالي الذي تحتاجه الأمم المتحدة لأداء الولايات المنوطة بها. ويرى بلده أن الوفاء بجميع التزاماته المالية تجاه المنظمة واجب، على الرغم من محدودية موارده والبيئة الاقتصادية غير المواتية التي يواجهها.

٢٦ - وقال إن الحالة الاقتصادية العالمية القاتمة أرغمت الدول الأعضاء على إدارة ميزانياتها الوطنية بحرص، وأنه ينبغي للأمم المتحدة أن تفعل الشيء نفسه في مواجهة المشاكل المتعلقة بالموارد. إلا أن الميزانية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ البالغ مقدارها ٥٦٨ بليون دولار، هي أعلى بمبلغ ١٨٠ مليون دولار قياسا بميزانية فترة السنتين السابقة. وأضاف أنه ينبغي للمنظمة أن تفعل المزيد بموارد أقل، وأن تحسن جمع الموارد المالية وأن تجد طرقا ابتكارية لتحسين فعالية الأنشطة التي تقوم بها. وينبغي أن تدار المنظمة بأعلى معايير الكفاءة والشفافية والفعالية من حيث التكلفة، وذلك تمشيا مع قرار الجمعية العامة ٢٥٩/٦٤.

٢٧ - وفي حين بذلت الأمانة العامة جهوداً مشجعة للحد من نفقات التشغيل وترشيد الوظائف، وخفضت بالتالي فاتورة الأجور، يجب عليها ابتكار سبل جديدة لتحسين الكفاءة وخفض التكاليف. وقال إن وفد بلده يرحب بانخفاض مقدار المبالغ غير المسددة المستحقة على المنظمة للدول الأعضاء التي تقدم القوات والشرطة والمعدات المملوكة للوحدات، إلا أنه يدعو إلى تسديد المبالغ بسرعة إلى تلك الدول لتجنب معاقبتها على حسن عملها. وقد تجاوزت الميزانية المقترحة للبعثات السياسية الخاصة مبلغ ١,١ بليون دولار لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧؛ وينبغي إنشاء حساب مستقل لهذه البعثات، كما هو الحال بالفعل بالنسبة لكل عملية من عمليات حفظ السلام.

٢٨ - وقال إن نظام أوموجا لتخطيط الموارد في المؤسسة والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وتحسين إطار التنقل ونموذج تقديم الخدمات العالمية تشكل أساسا جيدا لتحسين الكفاءة وأداء النظام. وينبغي إعادة توجيه مسار الجهود المبذولة في هذا المجال وتحسين الخدمات لكفالة الاتساق. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي توفير الوسائل اللازمة للأمم المتحدة المعاد هيكلتها بغية تلبية احتياجات العالم الحديث والوفاء بالولايات الموكولة إليها.

٢٩ - وينبغي للجنة أن تنظر في جدول الأنصبة المقررة بروح من الانفتاح والمرونة والواقعية الاقتصادية. وينبغي أن تحترم قراراتُها المسؤوليةَ المطلقةَ للجمعية العامة في مجال تغيير الجدول، وفقا لقرارات الجمعية العامة والمادة ١٧ من ميثاق الأمم المتحدة. ويجب الموافقة على هذه التغيرات بتوافق الآراء؛ وقال إن وفد بلده لن يؤيد أي مقرر لا يحظى بتوافق الآراء.

٣٠ - وينبغي إجراء مشاورات واسعة النطاق للتخفيف من حدة الشكوك والريبة التي تساور العديد من الوفود فيما يتعلق بمبدأ القدرة على الدفع، وهو أمر أساسي لحساب جدول الأنصبة المقررة. وينبغي أن تراعي المناقشات بشأن جدول الأنصبة الجديد قدرة جميع الدول الأعضاء على الدفع والمسؤولية الخاصة للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن. وأي زيادة في اشتراكات البلدان النامية هي موضع تساؤل، نظراً للصعوبات الناجمة عن الأزمة الاقتصادية وارتفاع مستويات الديون لتلك البلدان.

٣١ - السيد غورين (إسرائيل): قال إن بلده كان في السنوات الأخيرة جزءا من مجموعة صغيرة من الدول الأعضاء التي سددت جميع اشتراكاتها المقررة كاملة وفي حينها، وذلك بسبب القرار الذي اتخذته حكومة بلده لأن تكون سباقة بشأن ميزانية وإدارة الأمم المتحدة وكفالة أن تنعكس وجهة نظرها في قرارات اللجنة.

٣٢ - وقال إن المسؤولية المالية للدول الأعضاء لا تشكل سوى نصف المعادلة. ويجب عليها أن تقدم أيضا للأمم المتحدة التمويل اللازم لتلبية التحديات المتعلقة بالسلام والأمن والتنمية بما يتماشى مع الميثاق وقيم المنظمة، دون تحيز أو محاباة.

٣٣ - وأضاف أن وفد بلده سيدافع عن توافق الآراء والتضامن في مناقشات اللجنة بشأن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، وتقرير الأداء الثاني عن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، واستراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقال إن وفد بلده سيعمل مع الأمانة العامة والدول الأعضاء على بناء أمم متحدة قادرة على الاستجابة للتحديات العالمية.

٣٤ - السيد سانشيز أزكوي (كوبا): قال إن الأمم المتحدة من أهم الإنجازات التي تحققت للإنسانية، وأن الرؤية الواردة في ميثاقها قد اجتازت عوادي الزمن. وعلى الرغم من الدعوة الواردة في الميثاق لأن تتوحد

الدول الأعضاء لتحقيق التنمية والسلام والازدهار والكرامة، فإن التحديات المتمثلة في الفقر وتغير المناخ، وخطة التنمية الجديدة لا تزال ماثلة. ويجب على الأمم المتحدة أن تقوم، تحت إشراف الجمعية العامة، بتعزيز تأثيرها العالمي وتحقيق ولاياتها بكفاءة. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب على الدول الأعضاء أن تضمن توفير تمويل مستقر بدفع اشتراكاتها المقررة بالكامل وفي الوقت المحدد ودون شروط.

٣٥ - ومما يدعو للقلق أن دولة عضوة واحدة، التي يصادف أنها المستفيد من التشويه الرئيسي في المنهجية المتبعة في حساب جدول الأنصبة، تستأثر بالنصيب الأكبر من الاشتراكات غير المسددة للميزانية. ويقوض الامتناع عمدا عن تسديد المدفوعات الاستقرارَ المالي للمنظمة، في حين يعيق تراكم الاشتراكات غير المسددة تنفيذ ولاياتها ويفرض قيودا مالية كبيرة عليها. وينبغي للأمانة العامة أن تقلل إلى أدنى حد أثر هذا الضغط الاقتصادي وأن تدير مواردها المالية بكفاءة بغية تعزيز هيبة المنظمة على الصعيد الدولي. ولا تُعدَّ المطالبة بتحقيق نتائج من جهة وتخفيض الموارد المالية والبشرية من جهة أخرى أمراً جيداً. ويجب ألا يعني إنجاز المزيد بموارد أقل عمل كل شيء بلا شيء تقريبا. وينبغي زيادة الكفاءة والمساءلة ولكن لا بد من توفير موارد كافية لتحقيق هذا الغرض، تمشيا مع برامج المنظمة. وتؤدي التخفيضات العشوائية في الميزانية إلى عرقلة تنفيذ الولايات التي وافقت عليها الدول الأعضاء مباشرة.

٣٦ - وقد أظهر العديد من البلدان النامية التزامها بالأمم المتحدة من خلال الوفاء بالتزاماتها المالية على الرغم من الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها. و لم تتأثر قدرتها على الدفع جراء الأزمة المالية فحسب، بل تأثرت أيضا بالتدابير القسرية الانفرادية التي تتعارض مع القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة والاتفاقات المبرمة بين المنظمة والبلد المضيف. وتندد كوبا بهذه الحالة. وعلى الرغم من أن كوبا عانت من العواقب الاقتصادية الظالمة، والحصار التجاري والمالي الجائر الذي فرضته حكومة الولايات المتحدة عليها، فقد بذلت كل جهد ممكن لسداد أنصبتها للميزانية في حينها.

٣٧ - وقال إن إعادة العلاقات الدبلوماسية بين كوبا والولايات المتحدة تمثل الخطوة الأولى نحو تطبيع العلاقات الثنائية، وأعلن عن ترحيب وفد بلده باعتزام رئيس الولايات المتحدة دعوة الكونغرس لإنهاء الحصار. بيد أن باستطاعة الرئيس، من خلال صلاحياته التنفيذية وحدها، أن يغير إلى حد كبير تنفيذ الحصار المفروض على كوبا الذي يعد من أشد نظم العقوبات الأحادية المفروضة على أي بلد بشكل جائر ولفترة طويلة. وسيكون دعم المجتمع الدولي لرئيس الولايات المتحدة وأعضاء الكونغرس الذين يؤيدون إنهاء الحصار أمراً جوهرياً. وتأمل كوبا في أن تؤيد الغالبية العظمى من الدول الأعضاء مرة أخرى مشروع قرار الجمعية العامة الذي يدعو إلى إنهاء الحصار.

رفعت الجلسة الساعة ١١:١٠.